دراسات

السياسة الخارجية المغربية نحو إفريقيا على ضوء دستور 2011

د. إدريس لكريني *

كان لانطلاق احتجاجات حركة 20 فبراير عام 2011 أثر كبير على مستوى الشكل الذي اعتمد في إصلاح الدستور، عبر استشارة عدد من القوى السياسية والحزبية والنقابية والأكاديمية والحقوقية، وكذلك على مستوى مضمونه في علاقة ذلك بتعزيز الحقوق والحريات ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وترسيخ الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرارات المختلفة... ورغم احتفاظ الملك بمجموعة من الصلاحيات الحيوية في المجالين الديني والأمني وأخرى مرتبطة بالشأن التشريعي والقضائي والتنفيذي، فقد تمّ تعزيز صلاحيات الحكومة والبرلمان ومؤسسة القضاء... وكان لهذا الإصلاح أثر هام على مستوى صناعة القرار الخارجي الذي أضحى أكثر انفتاحا وتشاركية، مقارنة مع ما كانت تتيحه مقتضيات الدستور السابق ذات الصلة.

توجّه المغرب خلال العقد الأخير إلى تنويع علاقاته وإعادة النظر في شراكاته، فبدأ بالانفتاح أكثر على دول الخليج العربي كسبيل لجلب الاستثمارات (جولات الملك للمنطقة عام 1999 وعام 2012)، وإفريقيا بإمكانياتها المتميزة ونموها الاقتصادي المتنامي (مارس 2014)، كما سعى إلى تعزيز علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة تربطها علاقات تاريخية (زيارة الملك للولايات المتحدة في شهر نونبر 2013) وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا والصين والهند..

وفي هذا السياق، سنحاول تسليط الضوء على ثلاث محاور أساسية، الأول يقارب مدى إسهام الدستور في «دمقرطة» السياسة الخارجية، والثاني يتناول مدى استيعاب الدبلوماسية المغربية للمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، ورصد انعكاس المستجدات الدستورية على الأداء الدبلوماسي، والثالث يرصد توجهات السياسة الخارجية المغربية نحو إفريقيا بعد الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي.

(*) أستاذ القانون والعلاقات الدوليين، ومدير مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، جامعة القاضي عياض.

أولا: صناعة السّياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011

تحيل السّياسة الخارجية إلى مجمل البرامج والأهداف التي تسعى الدول إلى بلورتها وتحقيقها على المستوى الخارجي عبر مختلف الوسائل المشروعة.. ولم تعد هذه السياسة مقتصرة على نسج وتعزيز علاقات تقليدية بين الدول، بل أصبحت تحمل على كاهلها مسؤوليات جسام، تتّصل بتدبير الأزمات المختلفة، وجلب الاستثمارات وتعزيز المصالح العليا للدولة في جوانبها المتجدّدة والمتطورة؛ بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين (1).. وتؤكد الممارسة الدولية أن المواقف والسلوكات الخارجية للدول، تظلّ بلا معنى، بل مجرّد شعارات لا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي في غياب مقومات مختلفة تدعمها.. كما أن المصالح العليا للدول تفرض تجنيد كل الإمكانيات المشروعة الداعمة لسياستها الخارجية..

أضحت الدبلوماسية في عالم اليوم فنّا وعلما، فهي لا تحتاج بذلك إلى أساس قانوني داعم فقط، بل إلى كفاءات تستوعب مجمل التحولات والمتغيرات الدولية الراهنة أيضا.. وعموما ترتبط السياسة الخارجية بالسلوكات والتدابير والبرامج التي تتخذها الدول على سبيل تحقيق أهدافها في النظام الدولي، فهي تنحو إلى خلق قدر من التوازن بين التزامات الدولة وامتلاك مختلف عناصر القوة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها وأولوياتها على المستوى الخارجي..

ويربطها البعض بكل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية (2)، فيما يعرفها البعض الآخر بكونها عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات، ويضيف نفس الباحث أن رسم السياسة الخارجية تبدأ ببيان الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات، وتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وتعتمد هذه العملية على عنصرين رئيسيين: المعلومات المتعلقة برسم السياسة الخارجية وصانعو تلك السياسة (3).

(1) إدريس لكريني، «الدبلوماسية الموازية وقنواتها»، صحيفة الخليج، الإمارات، بتاريخ 12 غشت/أغسطس 2016.

(2) زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، دار الجيل، بيروت، دار الرواد، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص. 31.

(3) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 1993، ص. 20.

وتتلخّص آليات تنفيذ السياسة الخارجية في السبل الدبلوماسية وتوظيف الإمكانيات العسكرية (4) والاقتصادية والدبلوماسية..ويشير الكثير من الباحثين إلى أن العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المؤثرات والمحددات التي تتحكم في قوة حضور الدول وفعالية سلوكاتها في هذا الصدد، وهي عوامل تتنوع بين مقومات داخلية وأخرى خارجية.

فعلى المستوى الداخلي، يمكن الإشارة إلى حجم إقليم الدولة وتنوعه، إضافة إلى عدد سكانها في تحديد سلوكاتها الخارجية، فالإقليم بمكوناته الطبيعية (5) والمناخية والمعدنية وتنوعه بين جبال وسهول ووديان وبحار، يشكّل عامل قوة لهذه الدول بمنظور الجيوبوليتيكا، ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لعدد السكان وما ينطوي عليه من نخب وكفاءات وعمالة وتنوع، يمكن أن يشكل عامل وحدة وقوة للدولة في حال استثمار هذا المكون بصورة سليمة وبناءة.

وهناك العامل الاقتصادي، بما ينطوي عليه ذلك من إمكانات استثمارية وصناعات متطورة في مستوى التنافسية الدولية، حيث تزايد حضوره وأهميته في العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، فقد أصبح هذا المقوّم أحد العناصر الهامة التي تحدّد سلوك الدّول وحضورها في عالم مبني على المصالح، فالمواقف التي لا تجد أساسا اقتصاديا يدعمها ميدانيا، تظلّ مجرد شعارات لا قيمة لها بالمنظور الاستراتيجي. كما أن التطورات التكنولوجية المذهلة، أفرزت واقعا دوليا جديدا سمح للدول المالكة لمقومات هذه التكنولوجيا لأن تكون مؤثرة خصوصا مع تزايد استثمار هذه الأخيرة في المجالات العسكرية والتواصلية مع المحيط الخارجي والتأثير في الرأي العام الدولي..

ولا تخفى أيضا أهمية القوة العسكرية في هذا الصدد، ورغم أنها لم تعد بنفس الأهمية والمركزية التي كان عليها الأمر في الماضي، إلا أنها ما زالت محدّدا مهمّا في تحديد الحضور الخارجي للدول، فهذه القوّة هي التي تدعم سيادة الدول وحمايتها من كل الأخطار الخارجية، بل إنّ امتلاك أسلحة استراتيجية طالما شكل مدخلا لتحقيق السّلم في العلاقات الدولية عبر أسلوب الرّدع، الذي يحيل إلى امتلاك القوة العسكرية بالصورة التي تجعل الخصم يتردّد في السبق للاعتداء. وتشير الممارسات الدولية إلى أن أهمية القوّة العسكرية لا تكمن في امتلاكها فقط، ولكن في حسن توظيفها في الأداء الدبلوماسي للدول، وفي إجراء المفاوضات المختلفة، والمساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين أيضا.. وأخيرا، لا تخفى أهمية طبيعة النظام السياسي القائم داخل الدولة في هذا الشأن، ذلك أن الاستقرار السياسي وديناميةية

(4) غالبا ما يكون توظيف القوة العسكرية في العلاقات الدولية بصورة غير مباشرة أو على سبيل الدفاع المشروع عن النفس أو في إطار تطبيق نظام الأمن الجماعي، بالنظر إلى تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على تحريم اللجوء إلى القوة أو مجرد التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

(5) ففي حالة غنى هذا المكون، فهو يسمح للدولة بتحقيق اكتفائها وأمنها الغذائي، وفي حال وجود فقر في هذا الصدد، فغالبا ما يجعلها معتمدة على الخارج في هذا الشأن مما يكلفها إمكانيات باهظة.

المؤسسات، ووجود هامش من الحرية والممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،كلها مقومات تدعم حضور ونجاعة هذه السياسة.

تعتمد الدول على مجموعة من الأجهزة والآليات في تنفيذ علاقاتها وسياساتها مع مختلف الفاعلين الدوليين، فهناك الرئيس بوصفه الممثّل الرسمي والأعلى للدولة، وهناك وزير الخارجية باعتباره موظفا رسميا مكلفا بإدارة العلاقات الدولية لبلاده، تبعا لما يسمح به الدستور في هذا الشأن، وهناك الأجهزة الدبلوماسية والقنصلية للدولة المنتشرة في مختلف مناطق العالم.

إن المجال الدّبلوماسي هو شأن سيادي ظلّت تمارسه الدول عادة عبر الآليات الرسمية (رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية، والبعثات الدبلوماسية..)كما لاحظنا، غير أن تطوّر وتشابك العلاقات الدولية وتعدد الفاعلين، وتعقّد المصالح والقضايا والأزمات الدولية.. وتنوّع القنوات المؤثرة في ملامحها وتوجهاتها، وضع السياسة الخارجية للدول أمام محكّ حقيقي فرض عقلنة أكبر وانفتاحا أوسع، بالشكل الذي يضمن نجاعتها ودمقرطتها وتحقيقها للأهداف والمصالح المتوخاة.. وهو ما أتاح المجال لبروز الدبلوماسية الموازية التي تقودها مختلف الفعاليات من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ومراكز بحثية وجامعات وإعلام وجاليات وجماعات محلية..

لم تقترن المطالبة بإصلاح سياسي ودستوري بالمغرب بالدينامية التي أفرزها الحراك بالمنطقة وظهور حركة 20 فبراير فقط، بقدر ما شكّل ذلك استمرارا لنضالات وجهود قادتها مختلف الفعاليات السياسية والحقوقية والمدنية.. على امتداد عدّة عقود مضت منذ الاستقلال. ومع ذلك فقد كان للحراك الذي شهده المغرب مع ظهور هذه الحركة (20 فبراير) أثر كبير في التسريع بوتيرة الإصلاحات الدستورية، كما أسهم بشكل ملحوظ في جعل النقاشات المرتبطة بالإصلاح الدستوري أمرا مجتمعيا؛ بعدما ظل في السابق نخبويا (6). ويبدو أن السياق الذي واكب الإصلاح الدستوري الأخير والشكل الذي تمّ به انعكسا على مضمون الوثيقة الدستورية، خصوصا وأن هناك العديد من المستجدات التي تنحو إلى دمقرطة تدبير الشأن الخارجي..

تتأرجح المواقف المرتبطة بصناعة القرار الخارجي بالمغرب بين موقفين أساسيين، أولهما تقليدي، يركز على الفرضية التي تعتبر أن السياسة الخارجية للمغرب تظلّ مجالا محفوظا للملك، انطلاقا من الأساس الدستوري الذي يمنحه مكانة متميزة في هذا السياق (رئاسة المجلس الوزاري، إعلان الحصار وإشهار الحرب، تعيين واستقبال السفراء (7)..)، وهي الإمكانيات التي تجعل منه ليس مجرد فاعل، بل

(6) Driss Lagrini, « In Morocco: An Approach to the 2011 Constitution », *In The Arabe Transitions in A Changing World,* 11 IEMED, Barcelona, May 2016, p. 130.

(7) تشير الفقرة الأولى من الفصل 55 من الدستور إلى أنه: «يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يُعتمد السفراء، وممثلو المنظمات الدولية».

في نفس الوقت محدّدا لهذه السياسة (8)، حيث تحدّد الخطب والرسائل الملكية التوجهات الكبرى لهذه السياسة،كماتدقّق أهدافها.. وثانيهما حديث، يعتمد رؤية واقعية وسياسية منفتحة، ويرى بأن هناك شركاء آخرين يساهمون إلى جانب الملك في نسج هذه السياسة، كما هو الأمر بالنسبة لرئيس الحكومة ووزير الخارجية – وبخاصة بعد صدور مرسوم 20 يناير 1995 – وباقي الوزراء ومؤسسة البرلمان بغرفتيها عبر آلية الدبلوماسية البرلمانية..

وعموما، يمكن القول إن الحضور الوازن للمؤسسة الملكية على مستوى تحديد معالم السياسة الخارجية، لا ينفي وجود إمكانيات وهامش دستوري متاحة لمختلف الفاعلين في هذا الصدد.. فرئيس الحكومة الذي تعززت مهامه على مستوى قيادة العمل الحكومي،مقارنة مع الوزير الأول في الدستور السابق الذي ظلت مهامه مقتصرة على تنسيق هذا العمل.. فيما تعززت صلاحيات البرلمان بغرفتيه على هذا المستوى (9) وهو ما تؤكده الفقرة الثانية من الفصل 55 من الدستور، كما دعم الفصل 12 مهام المجتمع المدني على مستوى الرافع والتأثير في السياسات العمومية،في إطار مبدأ الديمقراطية التشاركية الذي نص عليه الدستور أيضا.

وخلاصة الأمر، أن دستور 2011 ساهم في دعم انفتاح السياسة الخارجية المغربية على مجموعة من الفاعلين، مع الإبقاء على الدور المركزي للمؤسسة الملكية في هذا الخصوص.

ثانيا: السّياسة الخارجية المغربية في عالم متغير

لا شك أن المتغيرات الدولية والإقليمية التي برزت خلال العقود الثلاث الأخيرة K أثّرت بشكل ملحوظ على ملامح السياسة الخارجية للدول، وبخاصة مع تطور مفهوم السلم والأمن الدوليين،وتصاعد أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية في مقابل تراجع البعد الإيديولوجي.. إضافة إلى أزمة الخليج الثانية وجلوس الطرف الفلسطيني والإسرائيلي على مائدة المفاوضات، وما ترتب عن ذلك من اتفاقيات، علاوة على أحداث 11 سبتمبر التي فرضت الالتفات إلى مخاطر الإرهاب الدولي الذي تزايدت حدته

(8) الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2002، ص. 17.

(9) فعلى مستوى المصادقة على المعاهدات الدولية، وعلى خلاف الدستور السابق الذي قيّد توقيع الملك فقط على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة، فإن الدستور الحالي وسّع من هامش هذه القيود لتشمل كذلك معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تلك التي تمس بحقوق وحريات المواطنين، العامة والخاصة..حيث لا يمكن للملك توقيعها إلا بعد الموافقة عليها بقانون. انظر في ذلك، الحسان بوقنطار، «دستور 2011 والقانون الدولي»، جريدة هسبريس الإلكترونية، بتاريخ 5 دجنبر 2014، على الرابط:

http://www.hespress.com/writers/248288.html

بصورة خطيرة في السنوات الأخيرة.. كما لا تخفى أيضا تحولات الحراك في المنطقة العربية، وما أفرزته من إشكالات إقليمية كبرى، فرضت أولويات جديدة، وتحديات أمام السياسة الخارجية للمغرب، كما هو الشأن بالنسبة لمختلف دول المنطقة.. ورغم ذلك، حاول المغرب تكييف سياساته الخارجية مع هذه المتغيرات، مع استحضار ثوابت ومحددات سياسته الخارجية، في علاقة ذلك بقضية الصحراء، وبناء الاتحاد المغاربي والانفتاح على المحيطين المحيط العربي والإسلامي وتعزيز علاقاته ضمن الدائرة الإفريقية والجوار الأورو-متوسطي، وتمتين علاقاته مع مختلف القوى الدولية، والعمل على حماية وتطوير منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما..

علاوة على أولوية الدفاع عن قضية الصحراء المغربية، تسعى الدبلوماسية المغربية إلى الدّفاع عن المكانة المركزية للمغرب بهدف مواجهة كل المحاولات الرامية إلى إقصائه من المبادرات الدولية تجاه القارة الإفريقية. والاستفادة من الوضع المتقدم إزاء الاتحاد الأوربي ومن الروابط القوية للمملكة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتجديد دينامية الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح أدوات النهوض بالاقتصاد، بهدف إعادة التوازن للعلاقات التجارية للمغرب مع البلدان الشريكة وتقوية الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتيسير التنوّع بالنسبة للمقاولات المغربية على المستوى الدولي.. إضافة إلى إعطاء البعد الثقافي الأهمية التي تستحق على مستوى العمل الدبلوماسي وتكثيف التعاون الأمني، قصد احتواء تهديدات الإرهاب والجريمة (10)..

تحظى قضية الصحراء بأولوية محورية وأساسية في السياسة الخارجية للمغرب، بل ظلت على امتداد عقود عاملا محددا لهذه السياسة، ومن تم، كان الطبيعي أن يوظف المغرب كل السبل والمداخل المشروعة في الدفاع عن هذه القضية التي تتناغم بشأنها مواقف كل القوى السياسية والمجتمعية في البلاد..

استأثرت قضية الصحراء باهتمام كبير في السياسة الخارجية للمغرب؛ نظرا لموقعها المتميز على رأس قائمة القضايا التي تندرج ضمن المصالح العليا والحيوية للبلاد، وهو ما جعلها تؤثر بشكل ملحوظ في ملامح هذه السياسة وتتحكم بصورة كبيرة في مسارها. وقد شكل مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه المغرب كسبيل لإيجاد حلّ نهائي وواقعي للنزاع خطوة مهمة في هذا الشأن، فالأمر يتعلّق بمبادرة قدمها المغرب عن طواعية لإخراج الملف من المأزق الذي وصل إليه، تعبر عن الرغبة الفعلية في طي نهائي للنزاع، وهو ما سمح بإعطاء دينامية للملف بعد فشل خيار الاستفتاء.

(10) المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي 2016، بانوراما المغرب في العالم العلاقات الخارجية للمملكة (ملخص)، ص. 8.

استقرّ استخدام الحكم الذاتي في العقود الأخيرة، للإشارة إلى الأقاليم التي تحظى بقدر من الاستقلال الذاتي، مع الخضوع في عدد من الصلاحيات إلى سيادة الدولة المركزية، وبخاصة على مستوى تدبير الشؤون العسكرية والسياسة الخارجية.. وهو نظام يستمد مقوماته من القانون الدستوري للدول، اعتمدته العديد من الدول، عبر منحها استقلالا لممارسة مجموعة من الصلاحيات في إطار لامركزية سياسية تنبني على تقاسم السّلط (التشريعية والقضائية والتشريعية)، تحت إشراف السلطة المركزية.

يجسّد الحكم الذاتي حلّا توفيقيا بين مطالب الاستقلال من جهة ومطالب فرض السيادة الكاملة. وهو وإن كانت له مجموعة من المقومات والشروط المتعارف عليها عالميا، فإن تطبيقاته تتخذ أشكال متباينة تبعا لخصوصيات الدول ولدوافع اعتماده. تحفل الممارسة الدولية بتجارب مختلفة رائدة في هذا الشأن، سواء داخل الدول البسيطة كفرنسا وإسبانيا.. أو المركّبة كبريطانيا وألمانيا.. والتي أثبتت نجاعتها على مستوى تدبير العديد من الصراعات الإقليمية أو العرقية المزمنة وفي دعم جهود التنمية وتجاوز الفوارق والتباينات بين مختلف مناطق الدولة في هذا الشأن، وفي المحافظة على وحدة الدولة وأسسها.

ينطوي مشروع الحكم الذاتي على أهمية استراتيجية (11)، بالنظر إلى كونه جاء لتجاوز الوضعية المأزومة التي وصل إليها ملف القضية، بعد استحالة تطبيق خيار الاستفتاء، وازدياد المخاوف من انهيار اتفاقيات وقف إطلاق النار، واستقالة مبعوث الأمين العام الأممي السابق المكلف بملف القضية «جيمس بيكر»، وما تمخّض عن ذلك من مخاطر اندلاع مواجهة عسكرية بين الطرفين من جديد، وهو ما حدا بالأمم المتحدة بالتعبير عن رغبتها في الإسراع بإيجاد حلّ لهذه المعضلة التي كلفتها كثيرا من الوقت والإمكانات..وأمام هذه المعطيات، كان من اللازم والضروري البحث عن سبل جديدة، تمكّن من إيجاد حل يحظى بموافقة الطرفين.. وهو ما تجسّد في طرح مشروع الحكم الذاتي.. وقد حظي المشروع بترحيب كبير من قبل الساكنة بالأقاليم الجنوبية للمغرب، وسمح بعودة عدد من النخب الصحراوية للبلاد، كما قوبل أيضا باستحسان من قبل عدد من القوى الدولية الكبرى ومجلس الأمن.

إن الحكم الذاتي هو شكل من أشكال تقرير المصير..والانفصال هو مظهر من مظاهر متعدّدة لممارسة هذا الحق، كما أن العديد من المبادئ التي أقرّها القانون الدولي من قبيل عدم التدخّل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة.. تطوّرت ولم تعد بالقداسة والصرامة التي كانت عليها سابقا، والقانون الدولي يدعم وحدة الدول، ذلك أن المبالغة والانحراف في توظيف مبدأ تقرير المصير بصورته التقليدية، سيخلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الدوليين، وقد عبّر المبعوث الأممي السابق إلى الصحراء «فان فالسوم» الذي تابع تطورات الملفّ، ووقف على خلفياته لأكثر من ثلاث سنوات، صراحة ضمن أحد تقاريره المقدّمة إلى مجلس الأمن عن عدم واقعية إنشاء كيان مستقل في الصحراء..

(11) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع إدريس لكريني، «الدواعي الاستراتيجية للحكم الذاتي في الصحراء»، صحيفة الخليج، الإمارات، بتاريخ 22 أبريل 2016.

وعلى مستوى الدائرة المغاربية، تولي السياسة الخارجية المغربية أهمية خاصة لبناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي،وهو ما تجسده مقتضيات الدستور، والخطب الملكية الواردة في هذا الخصوص..

وفي هذا السياق، لم تتوقّف دعوات المغرب لفتح الحدود البرية المغلقة مع الجزائر وإلى إحداث للحوار والتشاور على طريق لحسم الخلافات القائمة بين البلدين،وفي أجواء الحراك، أكد المغرب على أهمية التوافق في تونس، كما سارع منذ اندلاع الأزمة في ليبيا إلى التأكيد على الوحدة في هذا البلد، وقدم مجموعة من المساعدات الإنسانية، كما دعّم الحوار بين مختلف الفرقاء في البلاد، واحتضن جولات من المفاوضات التي أثمرت اتفاق الصخيرات.

ثمّة محدّد آخر، يتمثل في الانتماء للدائرتين العربية الإسلامية، وهو ما يجسّده دعم التعاون العربي المشترك، وحضور القضية الفلسطينية ضمن أجندة هذه السياسة (12)، والحرص على المساهمة في تسوية عدد من الصراعات والنزاعات العربية الداخلية أو البينية، كما هو الشأن بالنسبة للقضية السورية ونظيرتها الليبية واليمنية.. علاوة على تعزيز التضامن في إطار الدائرتين.

وقد حرص المغرب في عدد من المناسبات التنبيه إلى ما يشهده الواقع العربي من إشكالات تعكسها التضارب الحاصل في المواقف إزاء مختلف القضايا وتنامي التدخلات الخارجية في المنطقة، وتراجع التضامن بين الدول الأعضاء في الجامعة، ضمن مواقف نقدية تستهدف تطوير العمل العربي المشترك والنظام الإقليمي العربي..

أما على مستوى الدائرة الإفريقية،فقد أولى المغرب في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة للشراكات الاقتصادية والتجارية كسبيل لتطوير العلاقات مع دول القارّة (13)، كما لا تخفى الجهود المتخذة على مستوى تثبيت الأمن والسلم في الكثير من مناطق التوتر والأزمات الإفريقية، في إطار مبادرات انفرادية (14)، أو ضمن جهود الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة في هذا الإطار. إن دعم العلاقات المغربية مع الدول الإفريقية، في أفق بلورة شراكة متوازنة، هو خيار استراتيجي يمكن أن يسهم في تقديم نموذج واعد على مستوى التعاون جنوب-جنوب، بعيدا عن كل أشكال الهيمنة والاستغلال (15)، وهو

(12) يشار إلى أن الملك محمد السادس يرأس لجنة القدس، وهي اللجنة التي تسعى إلى المحافظة على مدينة القدس وعلى معالمها، وعلى طابعها التاريخي والحضاري والديني، وإلى اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة المحاولات الإسرائيلية لطمس المعالم الأصلية لهذه المدينة المقدسة، وربط الاتصال بالمنظمات الدولية للمساعدة في هذا الصدد، ومتابعة تنفيذ القرارات المصادق عليها ضمن مؤتمرات وزراء الخارجية للبلدان الإسلامية..

(13) يشار إلى أن الملاك محمد السادس قام بزيارات متعدّدة إلى عدد من الأقطار الإفريقية في السنوات الأخيرة، توّجت بعقد مجموعة من الاتفاقيات الهامة.

(14) نشير هنا إلى المبادرات المغربية فيما يتعلق بالمساهمة في تسوية الأزمة في مالي.

(15) أنظر في هذا الصدد: العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات، مؤلف جماعي (تنسيق د. إدريس لكريني)، مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، الطبعة الأولى 2016.

ما سنخصص له محورا خاصّا. يستأثر التعاون والتقارب مع بلدان الجوار الأورو-متوسطي أهمية كبرى، بالنظر للعلاقات المتينة التي تربط الجانبين علاوة على وجود تحديات وقضايا مشتركة بينهما، وهي علاقات تعزّزت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة على المستوى الاقتصادي (فرنسا وإسبانيا..)، فيما أسهم التعاون الأمني والاستخباراتي على سبيل مكافحة الإرهاب، في تعميق هذه العلاقات أكثر..

ويبدو أن هناك حرصا من الفاعلين في السياسة الخارجية المغربية على تنويع الشّركاء دون التأثير بالسلب على الشراكات التقليدية مع الاتحاد الأوربي وبخاصة فرنسا وإسبانيا، حيث شهدت العلاقات المغربية-الأمريكية تطوّرا مهما في السنوات الأخيرة، وتضاعفت المعاملات الاقتصادية بين الجانبين إلى أكثر من 300 مرة بعد التوقيع على اتفاقية التبادل الحر بين البلدين عام 2006 التي شكلت نقطة تحوّل في العلاقات بين البلدين.. ومع ذلك ما زالت هذه العلاقات بحاجة إلى تعاون أكبر على هذا المستوى، خصوصا وأن حصة الولايات المتحدَة من الاستثمارات بالمغرب تعدّ ضعيفة ولا تتجاوز نسبة 8 بالمائة.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المغرب إلى تحقيق مجموعة من والمكتسبات والأهداف الاستراتيجية عبر تطوير هذه العلاقات، في ارتباط ذلك بتنويع شركائه الاقتصاديين وتجاوز الاحتكار الأوربي في هذا الصدد، وضمان الدعم الأمريكي والأممي لمقترح المغرب، فيما يتعلق بمشروع الحكم الذاتي في الصحراء، وتعزيز علاقاته مع القوى الدولية الكبرى المتحكمة في القرارات الدولية.. فإن الطرف الأمريكي يسعى بدوره عبر تمتين هذه العلاقات إلى الولوج إلى سوق مغربية تغري بإمكانياتها وفرصها الاقتصادية الواعدة، وتعزيز الأمن في منطقة استراتيجية، والاعتماد على الدور المغربي في ترسيخ الاستقرار بالمنطقة، علاوة على توفير مناخ إقليمي ملائم للولوج الاقتصادي إلى العمق الإفريقي عبر بوابة المغرب الذي يحظى بمقبولية وعلاقات تاريخية واقتصادية وسياسية مع العديد من الدول الإفريقية (16).

وظلّت حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما وردت في الدستور حاضرة أيضا ضمن أولويات هذه السياسية، وهو ما عكسه مصادقة المغرب على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع، والسعي لترجمتها ضمن التشريعات والسياسات العمومية.

ثالثا: التوجهات المغربية الإفريقية بعد الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي

على مستوى الدائرة الإفريقية،أولى المغرب في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة للشراكات الاقتصادية والتجارية كسبيل لتطوير هذه العلاقات، كما لا تخفى الجهود المتخذة على مستوى تثبيت الأمن والسلم في الكثير من مناطق التوتر والأزمات الإفريقية، في إطار مبادرات فردية أو ضمن جهود الأمم المتحدة

(16) إدريس لكريني، «الثابت والمتغير في العلاقات المغربية-الأمريكية»، صحيفة الخليج، الإمارات، بتاريخ 17 يونيو 2016.

وعمليات الأمم المتحدة في هذا الإطار. إن دعم العلاقات المغربية مع الدول الإفريقية التي يصل عددها لأكثر من خمسين دولة، في أفق بلورة شراكة متوازنة، هو خيار استراتيجي يمكن أن يسهم في تقديم نموذج واعد على مستوى التعاون جنوب-جنوب، بعيدا عن كل أشكال الهيمنة والاستغلال. رغم خروج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، فقد ظل محافظا على علاقاته المتينة مع عدد كبير من دول القارّة، بل إن تلك العلاقات توطّدت أكثر في السنوات الأخيرة، مع توجّه المغرب نحو تعزيز علاقاته مع العديد من دول المنطقة..

كان للانسحاب مبرِّراته في سياق إقليمي وتاريخي مختلف، وقد برزت في الوقت الراهن مجموعة من المستجدات والمتغيرات التي لا تخفى تداعياتها الداخلية والخارجية على مسار ملف قضية الصحراء المغربية أنضجت خيار الانضمام للاتحاد، وهو ما يجعل هذا الخيار وفي هذه المرحلة بالذات موفّقا، لأنه يتمّ من موقع أقوى بالنظر لعدة اعتبارات، متّصلة بطرح مشروع الحكم الذاتي الواعد في مقابل الخطابات والمطالب التقليدية المتجاوزة التي تطرحها البوليساريو؛ وإلى حجم التشابك والتطور الذين طبعا العلاقات المغربية بعدد من الدول الإفريقية التي بادر عدد كبير منها إلى سحب اعترافه بالبوليساريو، تحت وقع الدلائل التاريخية والواقعية التي يطرحها المغرب بصدد سيادته الترابية، وأهمية المشاريع التنموية التي أطلقت في هذه الأقاليم التي استفادت من الدينامية السياسية والحقوقية التي شهدها المغرب في العقود الأخيرة.. إضافة إلى القيمة المضافة التي سيشكّلها هذا الانضمام، من حيث دعم خيار التكتل كسبيل لمواجهة تحديات إفريقية مشتركة على مستويات عدة، بالنظر إلى المكانة الدولية والإقليمية للمغرب، ولتجربته السياسية المتميزة، وخبرته الهامة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب..

وهو ما يدفع إلى القول بأن هذه العودة لا تمثّل رهانا مغربيا فقط، رغم أنها ستمكّنه من الدفاع عن تصوُّراته حول ملف قضية الصحراء وتمريره بطريقة مباشرة، وتسمح له بتجاوز المواقف الأحادية التي ظلّ البعض يردّدها داخل جنبات الاتحاد بصدد القضية، فضلا عن السعي لإقناع بعض دول الاتحاد بالتراجع عن الخطأ الذي تورطت فيه المنظمة بقبولها عضوية كيان لا تتوافر فيه مقومات الدولة.. وتطوير علاقاته الاقتصادية مع البلدان الإفريقية..، بل إنها رهان إفريقي أيضا، تعكسه الدعوات المتزايدة لعدد من الدول الإفريقية في هذا السياق، اقتناعا منها بالإضافة النوعية التي سيشكلها هذا الانضمام بالنسبة للقارة الإفريقية بشكل عام، وانعكاسها الإيجابي على أداء هذه المنظمة باتجاه التركيز على القضايا الحقيقة للقارة في ارتباط ذلك بالتنمية ومواجهة الصراعات والنزاعات الداخلية، والتهديدات المرتبطة بالهجرة والإرهاب والتهريب (17)..

(17) لمزيد من التفاصيل، يراجع، إدريس لكريني، «المغرب والاتحاد الإفريقي.. أولويات ما بعد الانضمام»، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ 3 مارس 2017.

يتقاسم المغرب العديد من المقومات المشتركة مع مختلف البلدان الإفريقية، بما يدعم هذه العلاقات، ويعطيها بعدا أكثر عمقا واستراتيجية. فهي تمتدّ لزمن بعيد، ورغم أن ظروف الاحتلال الأجنبي لعدد من دول القارة، تسبّبت في كبح تطورها، غير أنها سمحت من جهة أخرى في تعزيز مظاهر التعاون والتنسيق بين الجانبين قبيل الحصول على الاستقلال وبعده أيضا.. في إطار منظمات إقليمية ودولية..

فقد ظل المغرب يفتح مدارسه وأكاديمياته العسكرية أمام المتدربين من الضباط الأفارقة،كماعزّز برامج التدريب لهؤلاء الضباط تعزيزًا لا يزال مطردًا، فيما دعَّم سياسته الإفريقية من خلال الدبلوماسية الثقافية، ذلك أن للمغرب تأثير متزايد على العديد من بلدان الساحل والصحراء من خلال العلاقات الدينية المشتركة (18).

وفي مقابل التحوّلات الهامة التي عرفها المغرب في العقدين الأخيرين، وما يتّصل بذلك من مراكمة تجربة واعدة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والحقوقية..، شهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات أسهمت في تحقيق الاستقرار والتداول السلمي على السّلطة داخل عدد من الأقطار، كما أسهمت في رسم صورة مشرقة عن القارّة، بعيدا عن الصور النمطية المتّصلة بالحروب والأمراض والمجاعات والانقلابات.. وهو ما كان له الفضل في حدوث تطور على مستوى تصاعد نسب النمّو بعدد من دول القارة، وظهور تحسّن ملحوظ في بيئة الاستثمار، وتزايد الاهتمام الدولي بالتعاون مع دول القارة..

شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من الزيارات الملكية نحو العديد من الدول الإفريقية، قوبلت بترحاب رسمي وشعبي واسع، وهو ما يعكس الثقة في مستقبل هذه العلاقات وأبعادها البناءة التي تختزن رصيدا من المشترك الثقافي والروحي والتاريخي بين الجانبين،وقد عمّقت هذه الزيارات حجم العلاقات بين الجانبين، خصوصا وأنها تدعم جهود الدبلوماسية الاقتصادية التي بذلت خلال السنوات الأخيرة والتي سمحت بتعزيز الاستثمارات المالية والمصرفية في حوالي 20 بلدا داخل القارة وارتفاع حجم التبادل التجاري بين المغرب وهذه الدول.

سمحت هذه الزيارات بدعم المكتسبات التي تحققت على مستوى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية مع العديد من البلدان الإفريقية، كما أتاحت بلورة تصورات مشتركة في مواجهة التحديات المشتركة في أبعادها المختلفة، وسمحت أيضا بتهيئة الأجواء الكفيلة لانضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي..

(18) المرجع: د. غسيماكابو، سياسة المغرب الإفريقية: الرهانات والدوافع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، يوليو/تموز 2014.

كما أن الزيارات الملكية الأخيرة لعدد من الدول الإفريقية (رواندا، والغابون، وتنزانيا، والسنغال، ومدغشقر، وإثيوبيا)، وما تمخض عنها من اتفاقيات تجارية واقتصادية هامة، تبرز الرغبة الجادّة للمغرب في تطوير هذه علاقات المغرب بإفريقيا وإعطائها أبعادا استراتيجية.. وجاءت خطوة طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا«السيدياو»لتعزز هذه التوجهات مع هذا الإطار الإقليمي الفرعي الذي يجعل من التعاون التجاري والاقتصادي بين أعضائه ضمن أهم انشغالاته وأولوياته. وخلال مشاركة العاهل المغربي في أشغال الدورة الخامسة لقمّة الاتحاد الإفريقي – الاتحاد الأوروبي، يومي 29 و30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بحضور أكثر من 80 دولة من الجانبين، دعا في رسالة وجّهها إلى المشاركين إلى إرساء علاقات بنّاءة بين الجانبين تكون في مستوى التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها القارة الإفريقية،وإلى تطوير الشراكة الاقتصادية بينهما، في إطار من الثّقة والتوازن والنّدية (19).. وهو ما يبرز الجدّية التي تطبع توجّه المغرب نحو تعزيز علاقاته الشاملة مع الأقطار الإفريقية، في إطار تعاون بنّاء يشمل مختلف المجالات؛، ويتيح بلورة تعاون وتنسيق دوليين في مواجهة المخاطر المنفلتة والعابرة للحدود، وتقاسم الاستفادة من التجربة المغربية الرائدة بالمنطقة في هذا الخصوص.

خاتمة

شهدت السياسة الخارجية للمغرب تطورا مهما في العقدين الأخيرين، حيث أضحت سياسة مبادرة وأكثر دينامية، كما أصبحت أكثر وضوحا على مستوى اتخاذ المواقف مقارنة مع السلوكات الخارجية المهادنة السابقة.. واستطاعت أيضا الموازنة بين تعزيز العلاقات المغربية مع شركاء جدد (الولايات المتحدة والصين وروسيا ودول إفريقية..) دون أن يكون ذلك على حساب العلاقات مع القوى التقليدية كفرنسا وإسبانيا ومختلف دول الاتحاد الأوربي بشكل عام.. كما نجحت إلى حد كبير أيضا في الموازنة بين الدفاع عن قضية الوحدة الترابية من جهة، والحفاظ على العلاقات المتينة مع القوى الدولية الكبرى. إن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية التي تنحو إلى تنويع الشركاء وتعزيز خيار الشراكة جنوب-جنوب والمساهمة، في تدبير عدد من الأزمات الإقليمية والدولية، والمبادرات المتّصلة بقضية الصحراء المغربية وتعزيز العلاقات المغربية-الإفريقية.. تقتضي اعتماد اليقظة والمواكبة.. من قبل مختلف الفاعلين وعلى رأسهم مؤسسة البرلمان إلى جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمراكز البحثية والجامعات والإعلام والجاليات والجماعات الترابية.. في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الموازية، لتحصين المكتسبات، وتوفير المناخ الأنسب لتطوير وتعميق هذه العلاقات.

(19) إدريس لكريني، «حصاد العام 2017»، صحيفة الشرق الأوسط، 30 يناير 2017، العدد 14277.